نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــدد ٢٦٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٠

في هذا العدد

* قراءة في المراجعة الدورية الشاملة ليبيا ولبنان وموريتانيا ص٣
* الولايات المتحدة أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل ص٣
* الاجتماع التشاوري لملاحقة مقترفي جرائم الحرب في العراق في ضوء الوثائق السرية الأمريكية ص٥
* قلق إسرائيلي لنشر قائمة بمقترفي جرائم الحرب ص١١

السودان

مخاطر جسيمة تحدق بحقوق الإنسان على حافة الانفصال ص٦

البحرين

انتخابات نيابية وبلدية تعيد تشكيل الخريطة السياسية ص٧

الأردن

انتخابات نيابية مبكرة ص٨

مصر

الانتخابات النيابية : مقدمات تعوزها الشفافية والنزاهة ص٩

المغرب

أحداث "العيون" موجز تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ص١٠

مكافحة الفساد

مبادرات ومواجهات ص١٢

الشكاوى ص١٣

أخبار المنظمات ص١٥

فلسطين : مسار التسوية بين سراب الحل الأمريكي والحقائق على الأرض

بينما يشد الخطاب الإعلامي، الدولي منه والعربي، الجمهور العربي إلى مسار ضبابي حول المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يكاد ينحصر التفاوض على الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، ويكاد يقتصر مرماه على مقايضة تجميد مؤقت للاستيطان لمدة ثلاثة أشهر مقابل صفقات عسكرية وأمنية وسياسية تجاوز كل ما عرفته العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من قبل كّما ونوعاً، فيما تجرى على أرض الواقع تطورات خطيرة توطد دعائم الاحتلال، وتكرس التغيير الجغرافي والديموجغرافي في القدس والضفة الغربية، ويجري استئصال فرص الاحتجاج الشعبي، وتقويض التراث الدولي الداعم للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

فالصفقة الأمريكية الإسرائيلية "لحثتها" على استئناف المفاوضات تتضمن تزويد إسرائيل بـ ٢٠ مقاتلة من الجيل الجديد من طراز إف ٣٥ وكذا توقيع اتفاقيات أمنية لم يكشف النقاب عنها بالإضافة إلى مساعدات مالية قدرها ٢٠ مليار دولار مقابل تجميدها للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية لمدة ثلاثة أشهر ولا تشمل القدس. ونوهت الحكومة الإسرائيلية بأنها قد تقبل العرض الأمريكي شريطة أن تعترف الولايات المتحدة لإسرائيل بأن يكون لها وجود أمني في غور الأردن. وأن تتعهد أمريكا بعدم المطالبة بوقف الاستيطان بعد هذه المهلة. وأن تلتزم باستخدام حق النقض (الفيتو) لإحباط أي مشروع فلسطيني – عربي يعرض أمام مجلس الأمن بهدف دعم مشروع الإعلان عن قيام دولة فلسطينية في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

وبينما يستمر السباق المحموم الذي تجريه إسرائيل في تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في الضفة الغربية والقدس، بالتوسع في المشروعات الاستعمارية، فقد صعدت من إجراءاتها تجاه المواطنين الفلسطينيين في غور الأردن بما يتماشى مع أهدافها المعلنة لاستمرار بقائها في غور الأردن في أي تسوية قادمة، كما صعد المستعمرون بشكل خطير من اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين في العديد من مواقع الضفة الغربية والقدس.

أما مساعي المصالحة الوطنية التي ظلت شكلية فلم يواكبها أي إجراءات لبناء الثقة، بل وشهدت الضفة الغربية بشكل خاص سلسلة من الاعتقالات والإجراءات التعسفية لم تقتصر على نشطاء الذراع العسكري لحركة حماس، بل امتدت للمؤسسات الاجتماعية والخيرية والتعليمية والدينية، كما امتدت إلى طلبة الجامعات الذين يُلاحقون بالعشرات على نحو غير مسبوق، وتم تسخير القضاء لإطلاق أحكام تعسفية ضد أسرى ومعتقلين في سجون الاحتلال أطلق عليهم "الفارون من وجه العدالة"بتهمة دعم الميليشيات والمقصود بهم

(التتمة ص ٤)

نشرة إخبارية / تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان
التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

قراءة في المراجعة الدورية الشاملة ليبيا ولبنان وموريتانيا

ناقشت آلية المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورتها التاسعة التقارير الوطنية لكل من ليبيا ولبنان وموريتانيا.

وشهد الاستعراض الخاص **بليبيا** مشاركة ٤٦ دولة في المناقشات، ووجهت إلى ليبيا ١١٠ توصية، **وافقت** على ٦٦ منها، تركزت حول اتخاذ التدابير للانضمام لاتفاقية الإعاقة، ومواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واعتماد تعريف للتعذيب يتمشى مع المواثيق الدولية، وتعزيز حقوق الإنسان، والتصدي للآثار الضارة للجزاءات التي فرضت عام ١٩٩٠، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز حقوق الطفل، واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة التمييز ضد المرأة والنهوض بها ومكافحة العنف ضدها وضد الأطفال، وتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعالجة مسألة الهجرة غير الشرعية في سياق التعاون مع الاتحاد الإفريقي والدول الأوروبية المعنية وضمان عدم وجود تمييز فيما يتعلق بطرد المهاجرين، وتعزيز قطاع التعليم، وإعطاء القطاع الخاص دوراً في التعليم والرعاية الصحية، والنظر في وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وإخضاع قوات الأمن للرقابة القانونية وفق المعايير الدولية، ومواصلة الجهود لحل النزاعات السياسية في البلدان الأخرى.

وستنظر في ٣٠ توصية تركزت حول الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية الإعاقة واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبرتوكول الملحق بها، وتوجيه دعوة إلى المكلفين بإجراءات خاصة مثل الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص بالتعذيب، ووضع تشريعات متعلقة بوضع اللاجئين داخل البلاد، واعتماد دستور مكتوب، وتعديل قانون العقوبات ليتضمن أحكاماً بشأن حظر التعذيب، وتشجيع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على طلب الاعتماد من لجنة التنسيق الدولية، واعتماد خطة وطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بنقل الجنسية والوصاية والطلاق والميراث، وإلغاء عقوبة الإعدام أو الحد من الجرائم المعاقب بها، والتحقيق في مزاعم الاختفاء القسري والتعذيب وتقديم الجناة للعدالة، الإعلان عن نتائج التحقيقات في أحداث القتل في سجن أبو سليم عام ١٩٩٦، وإلغاء العقاب البدني في القانون أو الممارسة، وتعزيز حرية الرأي والتعبير، وإلغاء القوانين التي تقيد تشكيل صحافة حرة ومستقلة.

ورفضت ٢٤ توصية تركزت حول، الانضمام إلى بعض الاتفاقيات والبروتوكولات وإلغاء عقوبة الإعدام، وتعديل الأحكام المتعلقة بالزواج وحضانة الأطفال والطلاق والميراث، واعتماد تشريعات تحظر التمييز العنصري لا سيما ضد الأفارقة والعمال المهاجرين، وضمان استقلال القضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضمان حرية الرأي والتعبير وإلغاء القانون ٧١ لسنة ١٩٧٢ الذي يجرم حرية تكوين الجمعيات والسماح بتأسيس الجمعيات والنقابات والمنظمات الأهلية المستقلة.

وفي الاستعراض الخاص **بلبنان** شارك في المناقشات ٤٩ دولة، ووجهت إلى لبنان ١٣٢ توصية **وافقت** على ٤١ توصية تركزت حول، الانضمام إلى المواثيق الدولية التي لم تنضم إليها، التصديق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، التصديق على اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز التنوع الثقافي، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وتقديم تقريرها الأول إلى لجنة مناهضة التعذيب، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، وسن تشريع لإدراج اتفاقية مناهضة التعذيب في القانون أو تعديل التشريع لوضع تعريف للتعذيب متوافق مع الاتفاقية وإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب، والتصدي لمشكلة الأشخاص المفقودين، وإنشاء الإطار القانوني والمؤسسي بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز التدابير القانونية لمكافحة بيع الأطفال والاتجار بهم، وإنشاء آليات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، ومكافحة العنف المنزلي، ووضع خطة عمل وطنية للتعليم وتحسين نوعيته والتصدي لهجرة العقول، وتوسيع التدريب في مجال حقوق الإنسان لأعضاء قوات الأمن، وتطوير الأطر القانونية للعمال المهاجرين بالعمل في ظروف مواتية لا سيما خدم المنازل، التماس المساعدة الدولية في توفير الخدمات للاجئين والعمل على تنفيذ التعديلات التي أدخلت على قانون العمل الذي يمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العمل.

بالإضافة إلى ٢٨ توصية تحظى بالدعم ويري إنها **قيد التنفيذ** منها، اتخاذ التدابير اللازمة لوقف التعذيب، إنشاء آلية وطنية لزيارة السجون، مكافحة الاتجار بالبشر، ضمان حرية الرأي والتعبير، متابعة الجهود للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاربة الفقر وتحسين التعليم والصحة، تعزيز حماية الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والمعوقين والعمال المهاجرين، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة عمالة الأطفال، والتماس المساعدة التقنية والمالية لإزالة الألغام.

وستنظر لبنان في ١٤ توصية تركزت حول التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقيات جنيف، والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للتحقيق في الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري، وإنشاء قاعدة للحمض النووي للتعرف على الضحايا، وتجريم جميع إشكال التعذيب، وزيادة العقوبة على مرتكبها، وإلغاء جرائم الشرف، واتخاذ المزيد من التدابير لتحسين ظروف العمل للاجئين الفلسطينيين ومساعدة فاقدي الهوية منهم.

ورفضت ٣٧ توصية تركزت حول، الانضمام لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها، وسحب جميع تحفظاتها على الاتفاقيات، ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام أو إلغائها، ووقف إحالة المدنيين للقضاء العسكري، ومعالجة قضية الأطفال، وتعديل قانون الجنسية ليسمح للزوجة بنقل جنسيتها لزوجها وأطفالها، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، ومراجعة قانون العمل ليشمل خادمات المنازل، واستكمال اللائحة التنفيذية لعمل الفلسطينيين، والسماح لهم بالعمل في المهن الحرة، وضمان حرية التنقل، ومنحهم حق تمليك الأراضي ووراثة الممتلكات. كما **رفضت** ٣ توصيات مقدمة من دولة الاحتلال أو تمس السيادة، وتفكيك سلاح جميع الميليشيات ولا سيما حزب الله.

وفي الاستعراض الخاص **بموريتانيا** شارك في المناقشات ٥٢ دولة، ووجهت إليها ١٣٩ توصية، **وافقت** على ٦٤ توصية، تركزت حول سحب تحفظها على اتفاقية السيداو، وتعزيز تعاونها مع آليات الأمم المتحدة، ودعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل للنهوض بالمرأة، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الرق والعبودية وتعويض الضحايا، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون، ومواصلة الجهود لتحسين حالة الفقر والتعليم والصحة والمساواة بين الجنس، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واعتماد قانون لحظر الختان والزواج المبكر والإطعام القسري، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والحد من وفيات الأمهات والرضع، ووضع حد للتعذيب والمعاملة المهينة والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها، وتحسين ظروف السجون وأماكن الاحتجاز وتعزيز الإشراف عليها، ووضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومكافحة عمالة الأطفال، وإشراك المجتمع المدني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل، بالإضافة إلى ٢٤ توصية ترى إنها **قيد التنفيذ** هي: مواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، ووضع خطة لتعزيز المساواة بين الجنسيين، وتعزيز آليات حماية حقوق الطفل، ولا سيما المعاقين، ومكافحة ختان الإناث، وتدريب قوات الأمن على حقوق الإنسان، ومواصلة جهودها في التعليم، وعدم الأخذ بالاعترافات تحت التعذيب كأدلة، وتعزيز جهود الحد من الفساد، وحماية الأقليات الدينية، والتعاون مع بلدان المقصد لعودة اللاجئين والمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، ومواصلة الجهود لعودة اللاجئين الموريتانيين واندماجهم اقتصاديا واجتماعيًا.

وستنظر في ٤٧ توصية تركزت حول الانضمام للمواثيق الدولية التي لم تنضم إليها، وسحب التحفظات على الاتفاقيات، ووضع آلية مستقلة لرصد مرافق الاحتجاز، والحفاظ على الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام لحين تحقيق الإلغاء الكامل، وتعزيز دور مكتب الشكاوي، وإنشاء لجنة مستقلة لرصد التقدم المحرز في ممارسة الرق والعبودية والتمييز، والتعاون مع الإجراءات الخاصة، ومكافحة التمييز بين الجنسين، وإيقاف العمل بالعقاب البدني، وإساءة معاملة الأطفال، والختان والزواج المبكر، والحد من عمالة الأطفال، وتبسيط عمليات تسجيل وسائل الإعلام والرسوم المقررة لمنح تراخيص البث.

ورفضت ٤ توصيات أبرزها التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الولايات المتحدة الأمريكية أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل

تمت مناقشة تقرير الولايات المتحدة الأمريكية أمام آلية الاستعراض الدوري

تقارير دولية وعربية

الشامل، التابعة لمجلس حقوق الإنسان الدولي في ١٠ نوفمبر/تشرين ثاني، ووجهت لجنة الخبراء المعنية ٢٢٨ توصية إلى الولايات المتحدة من بين أبرزها ضرورة المصادقة ودون تحفظات على ١٢ اتفاقية دولية تابعة للأمم المتحدة، وسحب تحفظها على المادة (٤) على الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري، وغيرها من التحفظات التي تفرغ الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها من مضمونها، والانضمام إلى اتفاقيات النظام الأمريكي لحقوق الإنسان، والاعتراف بولاية محكمة البلدان الأمريكية ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.

وطالبت اللجنة الدولة المعنية بتنفيذ التزاماتها الدولية فيما يخص الشعب الفلسطيني، وإلغاء التشريعات غير القضائية وتلك التي تتجاوز حدودها الإقليمية والامتناع عن تطبيق تدابير من جانب واحد ضد بلدان أخرى، ومواءمة تشريعات مكافحة الإرهاب مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ومحاكمة المسئولين عن انتهاك مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق الحرب على الإرهاب، واتخاذ تدابير قانونية فعالة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوات الأمريكية والشركات الأمنية الخاصة في أفغانستان وغيرها من الدول.

وتضمين أوضاع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية في التقارير القطرية السنوية التي تصدرها الولايات المتحدة في هذا الشأن، ودعوة المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة لزيارة معتقل جوانتانامو وغيره من السجون السرية التابعة للولايات المتحدة، واتخاذ التدابير اللازمة لإغلاقها، ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء وغيرهما من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تم ارتكابها في جوانتانامو وأبو غريب وبلجرام وناما، وكذلك تلك التي تورطت فيها قيادة العمليات الخاصة المشتركة ووكالة الاستخبارات المركزية، والاستجابة لدعوة المفوض السامي بإجراء تحقيقات مستقلة في جميع إدعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق، والامتناع عن تسليم المعتقلين أو المشتبه فيهم إلى بلدانهم الأصلية دون ضمانات كافية تحول دون تعرضهم للتعذيب

ودعت اللجنة إلى مراجعة وتعديل كافة القوانين الفيدرالية التي تنتهك الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز وخاصة في مجالات العمل والسكن والصحة والتعليم والعدالة، وكذلك إلغاء كافة القوانين والممارسات التي تكرس التمييز ضد الأفارقة والعرب والمسلمين وغيرهم من المهاجرين، وسن التشريعات واتخاذ التدابير الكافية لمنع ازدراء الأديان، وإعداد خطة وطنية شاملة لمكافحة التمييز العنصري، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بالاتساق مع مبادئ باريس، وإنهاء الحظر التجاري والمالي المفروض على السودان وكوبا.

فلسطين: (تتمة المنشور ص١)

نشطاء المقاومة، في مساس مباشر بالحركة الوطنية الأسيرة.

وعلى مستوى تقويض التراث الدولي الداعم للقضية الفلسطينية تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى إلغاء البند السابع الدائم على "أجندة" مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الخاص بقضايا الاحتلال والمقاومة وحق تقرير المصير للفلسطينيين، حيث أيد الوفد الأمريكي والعديد من الوفود الغربية بالمجلس الاقتراح الإسرائيلي بحذف هذا البند، وهو إجراء يقصر تناول القضية الفلسطينية على الحد الأدنى، ويقوض مكسبا مهما للقضية الفلسطينية، استطرادا لإجراءات حماية إسرائيل من النقد الدولي.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أن استمرار انزلاق الموقف العربي وراء السراب الأمريكي حول المفاوضات لن يفضي إلا إلى المزيد من التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني، وتطالب المنظمة الحكومات العربية بتحمل مسئولياتها تجاه وقف الإجراءات الرامية إلى تقويض البنية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، والتوقف عن المشاركة في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وإطلاق حملة دبلوماسية لإنهاء هذا الحصار الذي يدخل عامه الثالث في ديسمبر/كانون أول القادم، كما تطالب السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ووقف الاعتقالات والإجراءات الاستثنائية التي تتخذها في الضفة الغربية كما تطالب الفصائل الفلسطينية جميعها بتكثيف جهودها نحو تحقيق مصالحة تعيد للشعب الفلسطيني تضامنه المفقود.

الاجتماع القانوني التشاوري لملاحقة مقترفي جرائم الحرب في العراق

نظم المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن اجتماعاً تشاورياً مستعجلاً للبحث في تشكيل آليات للملاحقة القانونية لمقترفي جرائم الحرب في العراق في ضوء ما كشفته وثائق البنتاجون السرية التي نشرها موقع "ويكيليكس".

شارك في الاجتماع الذي عقد في بيروت يوم ٢٠١٠/١١/٦ لفيف من المحامين العرب والأجانب من لبنان ومعظم البلدان العربية والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا والنمسا وبلجيكا والنرويج، وأمناء عامون وممثلون للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. ورأس الاجتماع وزير العدل الأمريكي الأسبق "رمزي كلارك" ومنسقا الحملة العالمية "خالد السفياني" (المغرب) ود."أشرف البيومي (مصر).

افتتح المؤتمر أ."خالد السفياني" بشرح موجز لأبعاد الحملة العالمية القانونية لملاحقة مجرمي الحرب في العراق، والتقدم الذي أحرزته لجنة التنسيق في تطبيق توصيات اللجنة التحضيرية التي عقدت في (أبريل/نيسان الماضي) وظروف تأجيل الاجتماع الذي كان من المزمع عقده في جنيف على هامش اجتماع مجلس حقوق الإنسان بسبب التقديم المفاجئ لموعد اجتماع مجلس حقوق الإنسان الذي أخل بمواعيد حجز القاعات والفنادق وغيرها من الأمور "اللوجستية"، كما أوضح حيثيات الدعوة المستعجلة للاجتماع والتي أملتها تسريبات الوثائق السرية للبنتاجون والتي تتيح إضافة مهمة لأبعاد الملاحقة القانونية.

تحدث منسق الحملة "أشرف البيومي" عن وثائق "ويكيليكس" مشيرًا إلى أن هناك المزيد الذي سوف يكشف، وأن هذه الوثائق أبرزت قضايا لا بد من الاستفادة منها، للتحرك القانوني لملاحقة مجرمي الحرب في العراق، بجرائم القتل والتعذيب بحق مئات الآلاف من الشعب العراقي.

وعبر "رمزي كلارك" عن اهتمامه التام بما ورد في وثائق وزارة الدفاع الأمريكية التي جرى تسريبها، وأشار إلى أن الملفات تتطلب فحصاً دقيقاً وتحليلاً واسع النطاق للوقوف على القضايا التي تثيرها. وأن من المهم أن يتم التركيز على التسلسل القيادي، وذكر أن السؤال المثار هو: هل كانت الانتهاكات تعكس عنف ووحشية فردية؟، أم أن العنف يعبر عن فشل أكبر للنظام الذي قبل وتغاضي أو أمر به؟ فعلى سبيل المثال تشير قضية بهاء موسى التي شارك في التعامل معها مهنياً من قبل إلى أن أساليب تغطية الرأس، والأوضاع المجهدة، واستخدام العنف أثناء الاستجواب، كانت جزءاً من التدريبات التي يتلقاها الجنود، كما أنها معروفة على الأقل على مستوى الألوية. إن الاحتجاج القائم على مبادئ حقوق الإنسان قد تم تجاهله من قبل وزارة الدفاع، كما توجد المزيد من الأدلة على معاملة القوات الأمريكية والبريطانية جنودهما المدانين بارتكاب جرائم حرب باللين. كما أكد أن هناك قضايا أخرى مهمة مثل شن الحرب غير القانونية، تتطلب محاكمة أكبر. ولهذا فأنا أعتقد أن الاجتماع التحضيري سوف يساعد في تأسيس أرضية أفضل للمناقشات التي ستدور في مؤتمر ٢١ مارس ٢٠١١، وهو ما يؤدي إلى نتائج إيجابية، إن الكشف عن هذه الوثائق وما تحويه من جرائم يستدعي أكثر من الكلام المنمق والكتابة.

تناولت **المناقشات** طبيعة الانتهاكات التي كشفت عنها الوثائق، والفئات المتورطة فيها، وتكييفها القانوني. وبينت أن ما أمكن فحصه من هذه الوثائق، لا يكشف -على أهميته- عن حجم الانتهاكات المعروفة، ولم يتضمن وقائع أساسية معروفة كانت موضع نقاش ومحاكمات مثل: وقائع التعذيب في سجن أبو غريب ومذابح الفلوجة وغيرها. وأنها تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن قيمتها الحقيقية ليست فقط فيما قد تضيفه عند استكمال نشرها من وقائع، ولكن في قيمتها القانونية في التوثيق من جانب الأجهزة الرسمية الأمريكية.

وبينما أبرزت المداخلات إصراراً وعزماً أكيداً على المضي في ملاحقة مقترفي هذه الجرائم، فلم تستهن بالصعوبات والتحديات التي تواجه هذا الجهد، ويأتي في مقدمتها أوجه الحصانات التي تكفلها الولايات المتحدة الأمريكية لجنودها وغيرهم من مرتزقة الشركات الأمنية عبر الاتفاقيات الثنائية مع الحكومات، والاتفاقية الأمنية الموقعة مع حكومة العراق، وعبر امتلاكها لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، وعبر

رفضها التصديق على ميثاق روما المؤسس للمحاكمة الجنائية الدولية، وانحيازات المدعي العام للمحكمة ذاتها، وغيرها من العراقيل، وتوقع عرقلة حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا، وفي البلدان العربية لمحاكمة مقترفي جرائم الحرب.

ولكن أكد المشاركون في الوقت نفسه، أن هذه العقبات رغم ما تمثله من تحديات لا تصادر على فرص الملاحقة القضائية لمقترفي جرائم الحرب، وأن ثمة مداخل قانونية تتيح تذليل بعض هذه الصعوبات.

أوضح المشاركون أن جهد الملاحقة القضائية لمقترفي جرائم الحرب في العراق لا تنطلق من نقطة الصفر، بل تتسلح بخبرة التعامل مع جرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين بأبعادها السلبية والإيجابية، وبالدعم المقدر الذي يقدمه المحامون والقانونيون الأمريكيون والأوربيون والدعوة المتصاعدة من جانب آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي طالبت بدرجات متنوعة من الشمول أو التركيز بإجراء تحقيقات في الوقائع التي كشفتها الوثائق السرية الأمريكية.

وقد أحيط المشاركون في المؤتمر أثناء انعقاده، باتصال مسئول لبناني رفيع المستوى بالأستاذ "معن بشور" رئيس المركز العربي الدولي للتضامن والتواصل لإحاطته بأن محكمة عراقية قد أصدرت قراراً اتهامياً له بالمساعدة على تهريب مخربين إلى العراق، وقد عبّر المشاركون عن تضامنهم اللا محدود مع الأستاذ "معن بشور" في مواجهة هذا الادعاء، والذي لم يكن من وجهة نظر المؤتمر سوى تعبير عن مدى الانزعاج من نشاط المركز الذي يستهدف الملاحقة القانونية لمقترفي جرائم الحرب، وأنه يتكامل مع الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمريكية تجاه رئيس المركز من قبل.

وفي ختام المؤتمر: فوض المشاركون لجنة التنسيق في بحث المقترحات التي أبداها المشاركون ومتابعة الالتزامات التي تعهد بها بعض المشاركين في مواصلة جهودها، وتم تكليف بعض المشاركين بإعداد أوراق عمل حول الجوانب المختلفة التي أسفرت عنها المناقشات، وتحديد موعد الاجتماع التالي.

السودان
مخاطر جسيمة تحدق بحقوق الإنسان على حافة الانفصال

قبل أكثر من عام، مضت التوقعات باتجاه الجنوب إلى الانفصال عقب إجراء الاستفتاء المزمع بعد قرابة أربعين يوماً، وبنى المراقبون هذه التقديرات على عوامل عدة، يتقدمها الأداء السلبي والضار لحزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي وظف أغلبيته الميكانيكية في البرلمان الانتقالي لصالح تكريس هيمنته وقمع المعارضة وتقليص نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان في مناطق الجنوب.

كما بنيت هذه التقديرات على الإرادة التي عبر عنها زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بوضوح من خلال حثه لأبناء الجنوب على التصويت لصالح الانفصال، وهي التصريحات التي تلت فشل تحالف جوبا (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) في تحقيق مطلبه بتشكيل حكومة قومية تشرف على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والولائية وتضمن نزاهتها، وكذا من خلال مجريات التصويت في الجنوب لصالح المرشح الرئاسي للحركة الشعبية رغم إعلانه الانسحاب مع غيره من مرشحي المعارضة احتجاجاً على الخروقات التي سبقت الانتخابات وقوضت نزاهتها.

وتأكدت هذه التقديرات عبر فشل طرفي اتفاق سلام الجنوب في التوصل لاتفاق يحسم خلافاتهما حول الإحصاء السكاني وتسجيل الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية، ومن خلال الضغوط الأمريكية والأوروبية التي حالت دون تلبية مطالب المعارضة في تأجيل الانتخابات لحين تصحيح معطياتها وضمان نزاهتها، بل وقَبِل الرعاة الأمريكيون والأوروبيون بنتائج الانتخابات رغم اعترافهم بأنها خالفت المعايير الدولية وعابتها الخروقات الجسيمة والواسعة التي قوضت نزاهتها ومصداقيتها، وجاء هذا القبول بهدف واحد فقط، وهو الحيلولة دون أن يرتب تأجيل أو إعادة الانتخابات تأجيلاً لموعد استفتاء الجنوب والذي تحول إلى بقرة مقدسة لهذه الأطراف الدولية، والتي باتت لا تخفي دعمها الواضح لانفصال الجنوب بغض النظر عن عواقبه شمالاً وجنوباً.

وقد حرصت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على التحذير من مخاطر التقدم باتجاه استفتاء الجنوب قبل حسم الخلافات بين أبناء الجنوب أنفسهم، والتي تهدد وحدة الجنوب في حال التصويت لصالح الوحدة أو الانفصال سواء بسواء، خاصة وأن الجنوب ظل يشهد نزيفاً مستمراً

للدماء طوال العامين الماضيين في صراعات سياسية وقبلية جنوبية على قاعدة الثأر التاريخي والتنافس على الموارد.

كما أن العديد من الاستحقاقات الأساسية والمصيرية السابقة على إجراء الاستفتاء لم تُتخذ بعد، وليس متوقعاً أن يتم حسمها خلال الأسابيع القليلة المتبقية، وعلى رأسها استحقاق ترسيم الحدود، واستحقاق إجراء الاستفتاء المقرر على مناطق أبيي النفطية المتنازع عليها، والذي كان مقرراً إجراؤه خلال ديسمبر/كانون أول المقبل.

وفي ظل صراع محتدم في إقليم دارفور غربي البلاد ومناطق جنوب كردفان، يتوقع ارتفاع وتيرته خلال الأيام المقبلة، سيكون المضي قدماً نحو استفتاء جنوب السودان دون الاستحقاقات التمهيدية السابقة عليه بمثابة تهديد للوحدة الجغرافية للشمال وللجنوب معاً، وفتحاً للأبواب أمام تفتيت وتشظي السودان شمالاً وجنوباً.

فيما يتناوب الطرفان الأمريكي والأوروبي التلويح بمخاطر تأجيل استفتاء الجنوب، مشفوعاً بإشاعة أجواء من التهديد حول عودة شبح الحرب، أو ضرورات التدخل العسكري الدولي، أو ضرورة نشر قوات دولية في مناطق التماس الحدودية، فضلاً عن توقعات الرئيس الأمريكي "أوباما" المثيرة للدهشة بأن تأجيل الاستفتاء سيؤدي للتضحية بملايين السودانيين، وتصريحات المتحدث باسم خارجيته الذي بادر لنفي نية بلاده نشر قوات أمريكية في مناطق النفط، الأمر الذي أثار التساؤلات حول حقيقة دور الأطراف الدولية في "رعاية مسار السلام" في السودان.

في خضم هذا الاحتقان المتصاعد، لا تبدو الخلافات بشأن تسجيل الناخبين الجنوبيين المقيمين شمالاً وجنوباً أو في الخارج بالأمر المستغرب، ولا يبدو حديث مجلس الأمن في منتصف نوفمبر/تشرين ثان عن خرق لوقف إطلاق النار مستبعداً، رغم الغياب التام للمعلومات بشأن هذا الخرق.

ولا تعد تطورات اللحظة الأخيرة سوى خاتمة منطقية متوقعة لمسار سلام كان موضع ترحيب القاصي والداني، وانعقدت عليه الآمال ليكون قاطرة السلام والمواطنة والديمقراطية في السودان، لكن احتكار طرفي الاتفاق للسلطة بدعم "الرعاة" الدوليين حال دون توسيع قاعدته ليشمل مختلف القوى السياسية في البلاد شمالاً وجنوباً، وحال دون أن يشكل هذا الاتفاق الأداة الفعالة لإشراك مواطني السودان في تقرير مصير بلدهم على نحو جدي.

البحرين
انتخابات نيابية وبلدية تعيد تشكيل الخريطة السياسية وتفسح المجال لأول مرة لانتخاب امرأة في عضوية المجلس البلدي

في ثالث انتخابات نيابية وبلدية تجرى في البحرين منذ بدء مشروع الإصلاح السياسي في العام ٢٠٠١ أجريت انتخابات متزامنة في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠، وأعقبتها انتخابات الإعادة في ٣٠ من الشهر ذاته.

تكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة في سياق التوتر الذي سبقها بين الحكومة والمعارضة خلال الأشهر الثلاثة السابقة على إجراء الانتخابات والذي شهد العديد من الصدامات بين محتجين في المناطق الفقيرة ذات الأكثرية الشيعية وقوات مكافحة الشغب تخللها أعمال عنف واعتقالات استناداً إلى قانون مكافحة الإرهاب، وتوجيه الاتهام لبعض النشطاء بإنشاء منظمة تهدف إلى تقويض أمن البلاد والتحريض على أعمال العنف وممارسة الإرهاب وبدء محاكمتهم، وأكد خلالها المتهمون تعرضهم لأشكال عديدة من التعذيب فضلاً عن التضييق على بعض المنابر الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني الناقدة للسياسات الرسمية، بل وحلّ مجلس إدارة أهم جمعية حقوق إنسان مستقلة لحقوق الإنسان وتعيين مفوض من جانب وزارة الشئون الاجتماعية لإدارتها، وهي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

شاركت في الانتخابات التيارات السياسية الرئيسة: جمعية الوفاق الوطني (شيعة)، وكتلة وعد (يسار قومي)، وجمعية المنبر التقدمي (يسار)، وجمعية الأصالة الإسلامية (سلفية)، وجمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان مسلمين)، فضلاً عن المرشحين المستقلين، في حين قاطعت الانتخابات بعض القوى السياسية المعارضة مثل: حركة "أحرار البحرين"، وحركة "حق"، وجمعية "العمل الإسلامي"، وتيار "الوفاء الإسلامي"، وهي تيارات سياسية لا تحوز على قاعدة اجتماعية واسعة.

تنافس في الانتخابات النيابية ١١٤ مرشحاً بينهم خمس سيدات مقابل ٢١٧

مرشحاً في انتخابات العام ٢٠٠٦، بينهم ١٨ سيدة، كما ترشح للانتخابات البلدية ١٨٤ مترشحاً بينهم ثلاث سيدات. وشهدت مشاركة واسعة بلغت إجمالاً ٦٧,٧%، وتمت في جو سلمي، فلم تقع حوادث أمنية مؤثرة رغم ظهور توترات بين مناصري بعض المرشحين وبين أنصار بعض المرشحين وقوات الأمن.

وشاركت في مراقبة الانتخابات جمعيات أهلية بينها جمعية الشفافية البحرينية، كما نشرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (الناشئة) ١٥١ مراقباً متطوعاً.

أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز كتلة الوفاق الإسلامية بـ١٨ مقعداً، أي بنسبة ٤٥% من مقاعد مجلس النواب البالغة ٤٠ مقعداً، وحصل المستقلون على ١٧ مقعداً بنسبة ٤٢,٥% من مقاعد المجلس (مقابل ٩ مقاعد في الدورة البرلمانية السابقة)، وحصلت جمعية الأصالة الإسلامية على ٣ مقاعد، أي بنسبة ٧,٥% من جملة المقاعد (مقابل ٨ مقاعد في الدورة السابقة)، وأخيراً حصلت جمعية المنبر الإسلامي على مقعدين فقط أي بنسبة ٥% من إجمالي المقاعد. وقد جاء تراجع حصة الجمعيتين الأخيرتين لصالح المستقلين على وجه الخصوص، ولم يحالف الحظ أيا من مرشحي الجمعيات السياسية الأخرى على اختلاف توجهاتها، وسقط جميع مرشحيها في الجولة الأولى.

وقد دخل مجلس النواب ١٨ نائباً جديداً لم يكونوا بتشكيلته السابقة، نصفهم من المستقلين، في حين حافظ ٢٢ نائباً على مقاعدهم في المجلس الجديد.

وبينما استمر عزوف المجتمع البحريني عن إيصال أي مرشحة إلى مجلس النواب فقد انتخب سيدة واحدة لأحد مقاعد المجالس البلدية البالغة ٤٠ مقعداً.

أكد الأمين العام لجمعية الشفافية البحرينية في ٢٠١٠/١٠/٢٦ نزاهة الجولة الأولى من الانتخابات، مبيناً أن الجمعية رصدت بعض التجاوزات لكنها لا تؤثر على سير العملية الانتخابية، كما أشار إلى مبادرة اللجنة التنفيذية للانتخابات بوضع حد لبعض المخالفات التي رصدها مراقبو الجمعية في لحظة رصدها، وأضاف أن الجمعية ستصدر تقريراً شاملاً عن الانتخابات في منتصف ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠.

كما ذكرت المؤسسة الوطنية في البحرين في تقريرها المرحلي أن الانتخابات كانت "شفافة بدرجة مرضية" و"مراعية للمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات"، وبينما أشارت إلى تلقيها شكاوى بشأن عملية الاقتراع فقد أكدت أن أيا منها ليس من شأنه تغيير ما أفرزته الانتخابات النيابية والبلدية من نتائج، وشددت على أنها ملتزمة بمتابعة الطعون في النتائج التي أعلن عنها، والنظر في الشكاوى التي قد تتلقاها بشأن سير العملية الانتخابية كجزء من عملها لإصدار تقرير شامل.

الأردن
انتخابات نيابية مبكرة

بعد الحل المفاجئ لمجلس النواب الأردني في ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩ قبل نهاية ولايته بعامين، وتعهد الحكومة بتعديل قانون الانتخابات المثير للجدل، أجريت الانتخابات النيابية في ٩ نوفمبر/تشرين ثان في ظل تعديلات محدودة لقانون الانتخابات لم ترق لمطالب المجتمع.

وشاركت في الانتخابات ست قوائم حزبية، تمثل ١٥ حزباً، قدمت ٧١ مرشحاً، فيما قاطع الانتخابات حزبان هما: جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي للإخوان المسلمين، وحزب الوحدة الشعبية. واكتفى الحزب الثامن عشر: حزب البعث التقدمي بالمشاركة في التصويت دون الترشيح تاركاً الخيار لقواعده.

تنافس في الانتخابات ٧٦٣ مرشحاً، بينهم ١٣٤ سيدة، بنسبة ١٧,٥% مقارنة بنسبة ٢٢,٥% في انتخابات العام ٢٠٠٧ على مقاعد المجلس البالغة ١٢٠ مقعداً من بينها ٢٤ مقعداً مخصصة للنساء والأقليات، (تشمل ١٢ مقعداً للنساء، و٦ مقاعد للمسيحيين، و٦ مقاعد للشراكسة). وشارك في مراقبتها ٢٥٠ مراقباً أجنبياً، في سابقة تعد الأولى من نوعها في المملكة، ومئات من المراقبين المحلين أغلبهم من المركز الوطني لحقوق الإنسان والتحالف الأردني لمراقبة الانتخابات الذي يضم ١٣ منظمة من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.

ذكرت المصادر الرسمية أن نسبة المشاركة بلغت ٥٣%، وأنها نسبة شبيهة بتلك التي تحققت في الانتخابات السابقة، وأنه لم يكن هناك تأثير لمقاطعة جبهة العمل الإسلامي، فيما شككت مصادر الجبهة في النسبة التي أعلنتها الحكومة وقدرتها بما لا يزيد على ٣٠%.

فيما لاحظ محللون استنكاف الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية عن المشاركة في الاقتراع، وهو ما انعكس في نسب التصويت في عمان والزرقاء وتناقص عدد نوابهم في البرلمان.

كما لاحظ محللون آخرون زيادة نسبة المقترعات عن نسبة المقترعين في الانتخابات، إذ بلغت نسبة ٥٢%.

وذكرت جبهة العمل الإسلامي أن الانتخابات شابتها عمليات شراء أصوات وتزوير، وتفاوتت التقارير في مدى نزاهة العملية الانتخابية من جانب المراقبين المحليين والدوليين، وتخللتها أعمال عنف في مدن أربد وجرش والسلط بين أنصار مرشحين سقط من جرائها قتيل وأربعة جرحى، وشهدت السلط تداعيات لاحقة لعملية الانتخابات باضطرابات واسعة النطاق إثر إصابة أحد المواطنين بطلق ناري من جانب أحد رجال الأمن.

أسفرت نتائج الانتخابات عن دخول ٧٨ نائباً جديداً للبرلمان لأول مرة، معظمهم من المستقلين. ولم يفز من مرشحي الأحزاب سوى ١٢ مرشحاً ومرشحة (فضلاً عن اثنين خرجا على قرار المقاطعة من حزبيهما) ووقعت أكبر الخسائر في صفوف مرشحي "حزب التيار الوطني" الذي خسر ثلاثة أرباع مرشحيه، تلاه حزب الجبهة الوطنية الذي لم يفز أي من مرشحيه، ثم ائتلاف أحزاب الوسط الذي لم يفز إلا مرشح واحد فقط من مرشحيه، فيما فاز اثنان من مرشحي "الوسط/الرسالة" وخسر المرشح الوحيد لحزب "الحياة/الرهان" الذي كان يراهن على أصوات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويمكن تلخيص آراء المحللين السياسيين في تشكيل المجلس الجديد، بأنه مجلس غير حزبي وغيرمسيس يغلب على أعضائه الولاءات القبلية والعشائرية. وشهد تراجعاً في مقاعد النواب ذوي الأصول الفلسطينية من ٢٠ نائباً في البرلمان السابق إلى ١٥ نائباً في البرلمان الجديد رغم زيادة عدد مقاعد المجلس بـ ١٠ مقاعد.

ورغم زيادة أعداد النساء في المجلس إلى ١٣ سيدة أي نحو ١٠,٨% من إجمالي مقاعد المجلس فإنه تجدر ملاحظة أنها لا تشمل سوى سيدة واحدة من خارج "الكوتا" وإنها تزيد قليلاً على نصف المعدل الدولي العام الذي يبلغ نحو ١٨%.

مصر
الانتخابات النيابية
مقدمات تعوزها الشفافية والنزاهة

شهدت الإجراءات السابقة على الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء مجلس الشعب المصري البالغ عددهم ٥٠٨ عضوًا يتم اختيارهم بالاقتراع يوم ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان، عددًا من المقدمات والترتيبات التي تنتقص من المعايير القانونية لحرية ونزاهة الانتخابات. وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشعب بعد إلغاء الإشراف القضائي الكامل عليها بموجب التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧، كما أنها أول انتخابات تجرى بعد إضافة عدد ٦٤ مقعدًا تخصص للمرأة، كما أنها أول انتخابات للمجلس تجرى بإشراف من اللجنة العليا للانتخابات.

وتكتسب هذه الانتخابات أهميتها من أنها تسبق انتخابات رئاسة الجمهورية في خريف العام ٢٠١١، وتأتي على خلفية الحراك السياسي الواسع للدعوة للإصلاح السياسي والقانوني الذي دعت له أحزاب المعارضة والحركات السياسية فضلا عن دعوة جانب كبير من المعارضة غير الرسمية لمقاطعتها لعدم توافر ضمانات قانونية لنزاهتها. وقد شهدت الفترة السابقة على الانتخابات عددًا من المؤشرات المهمة والدالة والمؤثرة على الأجواء الحرة للانتخابات، ومنها تشديد القيود المفروضة على وسائل الإعلام، حيث اتخذت السلطات عددًا من الإجراءات المتشددة تجاه وسائل الإعلام، شملت وقف بث عدد من القنوات الفضائية، وإنذار قنوات أخرى، وفرض الجهاز القومي للاتصالات قيودًا على خدمة الرسائل النصية على الهاتف الجوال، منها الحصول على موافقة مسبقة وفحص مضمون الرسائل، كما تم تقييد تنقل وحدات البث المباشر التي تغطى الأحداث الجارية ومنها الانتخابات التشريعية.

وقد أدت هذه الإجراءات والسياق الذي جرت فيه لإشاعة جو من الخوف والترقب والحذر من جانب وسائل الإعلام، وعززت من الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين، خاصة أنها جاءت بعد الإطاحة برئيس تحرير جريدة الدستور المستقلة من قبل مالكيها الجدد وإيقاف أحد البرامج الحوارية.

وفضلاً عن ذلك فقد استمر العمل بقانون الطوارئ، وشنت السلطات الأمنية حملات للقبض والاعتقال تركزت

بالأساس في صفوف جماعة الإخوان المسلمين. وضيقت السلطات من الهامش المتاح أمام حرية التجمع السلمي. التي زادت كلما اقترب موعد إجراء الانتخابات.

وشهد المجتمع المصري جدلاً كثيفًا فيما يتعلق بكفاية الضمانات الخاصة بنزاهة الانتخابات بعد إلغاء الإشراف القضائي الكامل على التصويت، وساهمت المواقف الملتبسة للجنة العليا للانتخابات من قضية رقابة المجتمع المدني على الانتخابات والتفاعل مع مطالب الأحزاب التي قررت خوض الانتخابات. التي جاءت مسايرة لوجهة نظر الحزب الحاكم والسلطات. وعززت وسائل الإعلام المملوكة للدولة من الخلط السائد بين رقابة المجتمع الدولي على الانتخابات والإشراف الدولي عليها.

وشهدت قرارات اللجنة العليا للانتخابات المتعلقة بفتح باب الترشح والطعن على المرشحين، ومواعيد انطلاق الحملات الانتخابية وسقف الإنفاق المالي واستخدام موارد الدولة المالية والمادية والمال العام في المجهود الدعائي والخدمي لمرشحي الحزب الحاكم، وغيرها من المخالفات تراخيًا في مقابل التشدد مع مرشحي المعارضة والمستقلين خصوصًا مرشحي جماعة الإخوان المسلمين.

ورصدت منظمات المجتمع المدني عددًا من التجاوزات والانتهاكات أثناء مرحلة تسجيل طلبات الترشيح عبر استبعاد عدد من المرشحين، وعرقلة تسلم ملفات ترشيحهم، وقد تقدم للترشح في هذه الانتخابات ٥١٨١ مرشحًا ومرشحة من بينهم ٤٨٠١ مرشح ومرشحة على المقاعد العادية في ٢٢٢ دائرة انتخابية، و٣٨٠ مرشحة على المقاعد المخصصة للمرأة وذلك للتنافس على ٥٠٨ مقاعد من بينها ٦٤ مقعداً للمرأة.

وأظهر مسار عملية الترشح وإعلان القوائم النهائية للمرشحين وصفاتهم هيمنة وزارة الداخلية على مقدمات العملية الانتخابية وتجاهل عديد من الأحكام القضائية بقيد أو تعديل صفة بعض المرشحين.

المغرب

أحداث العيون : موجز تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

أثار قلق المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأحداث المؤسفة التي شهدتها منطقة العيون في ٨ نوفمبر/تشرين ثان بعد وقوع مصادمات بين قوات الأمن متمثلة في الدرك الملكي والقوات المساعدة لفك الخيام التي نصبها مواطنون منذ ١٠ أكتوبر/تشرين أول بمنطقة لمرايات بمخيم أكديم ايزك دفاعا عن مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالحق في السكن والعمل، وإزاء تضارب الأنباء والأرقام حول تلك الأحداث قامت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بإصدار تقرير حول الأحداث قدم تغطية لها منذ بداية الاحتجاجات حتى وقوع المصادمات.

ورصد التقرير أنه في ١٠ أكتوبر/ تشرين أول تجمع مواطنين من منطقة لمرايات بمخيم أكديم ايزك بالعيون ونصبوا خياماً لهم، وأكدوا أن الاحتجاج ذو طبيعية اجتماعية، ويتعلق بمطلبي السكن والعمل، وتواجد أكثر من ٣٠٠٠ خيمة، وتراوح عدد سكان المخيم بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ شخص، وارتفع عددهم إلى عشرة آلاف في نهاية كل أسبوع.

وقد شهد المخيم إحدى الجرائم في ٢٤ أكتوبر/تشرين أول أثر قيام أحد الأشخاص باغتصاب فتاة وإضرام النار بتجمع الخيام، وتعرض للضرب فعاد وأثار شغبًا مع مجموعة من الشباب شمل إطلاق الرصاص بواسطة بندقية صيد، وخلال تعامل الدرك الملكي معه، توفي شاب يدعى "الناجم الكارح" (١٤ سنة) وجرح ٥ آخرون نقلوا للمستشفى.

وانطلق حوار بين السلطات ممثلة في والى العيون ومسئولين من وزارة الداخلية من جانب ولجنة حوار عن سكان المخيم ومنتخبين بالمنطقة وشيوخ القبائل من جانب آخر، وتوصلوا إلى اتفق بموجبه تنفذ السلطات التزامات متعلقة بالحق في العمل والسكن تتضمن: تشغيل كل حاملي الشهادات العليا وشهادات التكوين المهني، وتوزيع ٢٧٠٠ قطعة أرض، وإطلاق وزير السكان مشروعًا جديدًا حول إعادة تهيئة المدينة في أفق عام ٢٠١٥، وفي هذا السياق تم توزيع الوثائق الخاصة بـ ١٨٠٠ قطعة أرض لصالح النساء الأرامل والمطلقات والمعوزين والفئات الهشة.

تطورت الأحداث بسرعة بعد توقيع الاتفاق لوجود مجموعة معارضة له، وصرحت علنا بالاستعداد لمواجهة السلطات، وفي ٥ نوفمبر/تشرين ثان لم تسمح المجموعة لوالي مدينة العيون من دخول مجمع الخيام لمتابعة تفعيل الاتفاق، وفي نفس اليوم تلقت وزارة الداخلية بلاغًا باحتجاز نساء وأطفال من طرف نفس

المجموعة، وفى ٧ نوفمبر/تشرين ثان أصدر الوكيل العام للملك قرارًا بفك تجمع الخيام بما يضمن السلامة الجسدية للسكان، ومن ثم تحركت قوات الأمن للمخيم لتفكيكه، وتم مطالبة سكان التجمع بمكبر الصوت بالتوجه إلى الحافلات والشاحنات لإخلاء المخيم، لكن المجموعة المعارضة منعت العشرات من النساء والأطفال من التوجه للحافلات، وبدءوا في إلقاء زجاجات حارقة وإشهار السيوف والخناجر ضد القوات العمومية التي استعملت القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه والعصي واعتقلت مجموعة من معارضي الاتفاق.

وعقب تفكيك المخيم امتدت المواجهات إلى مدينة العيون، وكانت حصيلة المواجهات وفاة ١٢ شخصًا من القوات العمومية، ٦ منهم تعرضوا للذبح، وعشرات الجرحى، لم يتمكن التقرير من تحقيق عددهم، وإحراق مؤسسات عمومية وخاصة تسببت في خسائر مادية فادحة.

وسجل التقرير أن السلطات القضائية اتخذت عددًا من القرارات منذ بدء الأحداث منها: إحالة ٧ معتقلين إلى المحكمة العسكرية في ١٤ نوفمبر/تشرين ثان وإطلاق سراح حوالي ١٢٠ معتقلا بينهم قاصرون، لم يثبت مشاركتهم في أعمال العنف، وفتح تحقيق بعد وفاة "الناجم الكارح" بالذخيرة الحية، ووفاة "محمود لكرع" الذي دهسته سيارة، وحجز سيارات وعشرات السيوف والخناجر.

وأعربت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عن بالغ أسفها لأسر الضحايا من المواطنين وأفراد القوات العمومية، قررت الإنكباب بمعية منظمات غير حكومية على دراسة وتحليل سياق الأحداث التي شهدتها منطقة العيون والإشكاليات المرتبطة بها، لإعمال قواعد الإنصاف وجبر الأضرار الفردية والجماعية والمساواة وسيادة القانون.

قلق إسرائيلي من نشر قائمة بمقترفي جرائم الحرب الإسرائيليين

أثار نشر مواقع إسرائيلية معلومات عن حوالي مائتي مسئول في الجيش الإسرائيلي والتسلسل القيادي للجنود الذين شاركوا في العدوان على غزة في أواخر العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، قلقاً شديداً في إسرائيل، حيث وصفهم الموقع بأنهم مجرمو حرب وفقا للمناصب التي شغلوها إبان العدوان العسكري، وقد تضمنت المعلومات المنشورة صورًا شخصية للجنود والمسئولين الإسرائيليين وتفاصيل عن الرتب العسكرية وأرقام بطاقات الهوية وعنوان السكن الشخصي.

وتضمنت القائمة أسماء وعناوين قادة بارزين مثل رئيس الأركان "أشكنازي"، ونائبه "دان هرئيل"، وقائد منطقة الجنوب "يوآف غالنت"، وقائد سلاح البحرية "إليعيزر مروم" وغيرهم، كما تضمنت أسماء عدد من ضباط سلاح المشاة الذين انضموا للصفوف على إثر إصابة آخرين.

ويرجع قلق إسرائيل إلى فشلها في تعقب العناصر التي وقفت وراء نشر المعلومات، والوقوف على حجم الاختراق الأمني، وإمكانية ملاحقة الجنود والمسئولين الإسرائيليين، وعبرت القيادة السياسية الإسرائيلية عن قلقها من أن تسهم هذه المعلومات في تأجيج الحملة الدولية الساعية لنزع ما يسمى "شرعية إسرائيل" خاصة بعد العدوان على لبنان، والعدوان الأخير على غزة، وكذلك مجزرة أسطول الحرية، وصرح مصدر مسئول عن امتناع عدد كبير من الضباط عن السفر إلى الخارج مخافة صدور أوامر اعتقال.

وتوفر هذه المعلومات معطيات جيدة عن مرتكبي جرائم الحرب من الإسرائيليين أثناء العدوان الأخير على غزة وتسلسلهم القيادي، وهو ما يعزز جهود الحملة الدولية لملاحقة مقترفي جرائم الحرب من الإسرائيليين، خاصة بعد المحاولات التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالضغط على بعض البلدان الأوروبية حتى لا يحاكم مسئولوها أمام محاكمهم، كما تأتي هذه المعطيات في أعقاب التخاذل الفلسطيني عن تنفيذ وتفعيل توصيات جولدستون وتعطيل التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان، واستمرار محاولات إسرائيل في عرقلة ملاحقة مقترفي جرائم الحرب أمام المحاكم الأوروبية وفقاً للولاية الدولية القضائية.

ومن ناحية أخرى تعبر المنظمة عن ارتياحها لرفض السلطات الأسبانية منح الحصانة لمجرم الحرب "إيفي ديختر" المدير السابق لجهاز الأمن العام قبل زيارته المرتقبة إلى أسبانيا، حيث ينظر القضاء الأسباني في دعوى قضائية رفعها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مكتب هيكمان وروز وعدد من المحامين الدوليين، وهي في الوقت الحاضر معلقة للنظر فيها أمام المحكمة الدستورية الأسبانية.

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠ عن مدركات الفساد، ويغطي الفترة ما بين يناير/كانون ثان ٢٠٠٩ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، ويرى التقرير أن نتائج مؤشر مدركات الفساد تدل على أن الفساد لا زال يشكل مشكلة عالمية يتحتم التطرق إليها ومعالجتها ضمن سياسات الإصلاح العالمية، وأن عمليات الفساد تسلب البلدان طاقاتها، وتمثل عقبة كأداء في طريق التنمية. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"، ولا تميز بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الكبير أو الفساد الصغير.

يتناول التقرير مستويات الشفافية في ١٧٨ دولة، ويعطي كل دولة درجة على مقياس يتراوح ما بين صفر (ويدل على وجود مستوي كبير من الفساد) وعشرة (يدل على مستويات منخفضة من الفساد)، عبر مؤشر لمدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على ١٣ استطلاعاً ومسحاً بتنفيذ عشر مؤسسات مستقلة من بينها وحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية والبنك الدولي وبيت الحرية ومؤسسة البصيرة العالمية وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي. وتشمل عمليات الاستطلاع كذلك وجهات نظر الخبراء عن الدول المختلفة المقيمين وغير المقيمين, فضلاً عن رجال الأعمال الأجانب للوقوف على مسألة مدى تقبل السياسيين وموظفي القطاع العام للرشا، وتشترط المنظمة توافر ثلاث دراسات على الأقل حتى يتم شمول أي بلد في التقرير.

وقد تصدرت الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة لائحة الترتيب الدولي في التقرير برصيد ٩,٣ نقطة. وبالنسبة للدول العربية جاءت **قطر** في المرتبة ١٩ عالميًا ومتصدرة ترتيب الدول العربية وجمعت ٧,٧ نقط وكانت في المرتبة ٢٢ عالميًا للعام ٢٠٠٩، ثم **الإمارات** في المرتبة ٢٨ وجمعت ٦,٣ نقطة متقدمة مرتبتين عن العام ٢٠٠٩، ثم **عُمان** في المرتبة ٤١ وجمعت ٥,٣ نقطة متأخرة مرتبتين عن العام ٢٠٠٩، ثم **البحرين** في المرتبة ٤٨ وجمعت ٤,٩ نقطة متأخرة مرتبتين أيضا، ثم **الأردن** في المرتبة ٥٠ وجمعت ٤,٧ نقطة متأخرة مرتبة واحدة، **والسعودية** في المرتبة ٥٠ وجمعت ٤,٧ نقطة متقدمة ١٣ مرتبة، ثم **الكويت** في المرتبة ٥٤ وجمعت ٤,٥ نقطة متقدمة ١٢ مرتبة، ثم **تونس** في المرتبة ٥٩ وجمعت ٤,٣ نقطة متقدمة ٦ مراتب، ثم **المغرب** في المرتبة ٨٥ وجمعت ٣,٤ نقطة متقدمة ٤ مراتب، **وجيبوتي** في المرتبة ٩١ وجمعت ٣,٢ نقطة متقدمة ٢٠ مرتبة، ثم **مصر** في المرتبة ٩٨ وجمعت ٣,١ نقطة متقدمة ٣ مراتب، ثم **الجزائر** في المرتبة ١٠٥ وجمعت ٢,٩ نقطة متقدمة ٦ مراتب، ثم **لبنان** في المرتبة ١٢٧ وجمعت ٢,٥ نقطة متقدمة ٣ مراتب، ثم **سوريا** في المرتبة ١٢٧ وجمعت ٢,٥ نقطة متأخرة مرتبة، ثم **موريتانيا** في المرتبة ١٤٣ وجمعت ٢,٣ نقطة متأخرة ١٤ مرتبة، ثم **ليبيا** في المرتبة ١٤٦ وجمعت ٢,٢ نقطة متأخرة ١٤ مرتبة، ثم **اليمن** في المرتبة ١٤٦ وجمعت ٢,٢ نقطة متقدمة ٧ مراتب، ثم **السودان** في المرتبة ١٧٢ وجمعت ١,٦ نقطة متقدمة ٤ مراتب، ثم **العراق** في المرتبة ١٧٥ وجمعت ١,٥ نقطة متأخرة مرتبة واحدة، ثم **الصومال** في نفس المرتبة الأخيرة عربيًا وعالميًا وجمعت ١,١ نقطة.

ووفقًا للتقرير فإن حوالي ثلاثة أرباع الدول المدرجة على المؤشر قد أحرزت مجموعًا من النقاط يقل عن خمس نقاط، ويدخل ضمنها كل الدول العربية ماعدا قطر والإمارات وعمان مما يشير إلى وجود مشكلة فساد حقيقة في تلك الدول، وأن الرسالة واضحة بأن الشفافية والمساءلة أمران أساسيان لاستعادة الثقة وخفض نسبة الفساد في العالم.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه رغم التقدم الذي حققته ١٢ دولة عربية على مؤشر مدركات الفساد فإنها لم تحقق نقلة نوعية في مكافحة الفساد، فعدا ثلاثة بلدان عربية تجاوزت خمس نقاط على مؤشر الفساد، ظل ١٧ بلداً عربيًا مصنفًا بين البلدان ذات المستوى الكبير من الفساد، كما أنه في مقابل تقدم البلدان الإثنى عشر المشار إليها على اللائحة الدولية، فقد تأخرت ٧ بلدان عربية بدرجات تتفاوت بين مرتبة واحدة مثل الأردن و١٤ مرتبة مثل ليبيا، فيما احتفظ بلدان عربيان بموقعين بين المواقع الخمسة الأخيرة على مستوى العالم وهما: العراق والصومال، وقد حافظت الأخيرة على الموقع الأكثر فسادًا بين بلدان العالم.

السعودية
المنظمة تستنكر الحكم بجلد صحفي

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحكم الذي أصدرته محكمة قبة ضد مراسل صحيفة الجزيرة "فهد الجخيدب" ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول بجلده خمسين جلدة والحبس شهرين، وكان قد تناول ردود فعل الغضب الشعبي إزاء ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي. ونسبت إليه اتهامات بالتحريض على التجمهر أمام شركة الكهرباء، وكان الصحفي قد نشر موضوعًا تناول فيه وصف المصاعب التي يتعرض لها السكان المحليون بقبة من جراء الانقطاع المتكرر للكهرباء، الذي نشر بصحيفة الجزيرة بعنوان" سكان (قبة) يتجمهرون لطلب الكهرباء" وتضمن الحكم ضده جلده علنيا ٢٥ جلدة أمام شركة الكهرباء.

وتأمل المنظمة أن يتم إلغاء الحكم في مرحلة الاستئناف، وتناشد السلطات بإسقاط الاتهامات ضد "فهد الجخيدب" والاعتراف بحرية نقل المعلومات وتداولها والتي تقوم عليها حرية الصحافة.

اليمن
.. وتستنكر مواصلة السلطات اعتقال النشطاء السياسيين

عبرت المنظمة عن استنكارها لمواصلة السلطات اليمنية حملات الاعتقال والمداهمة للنشطاء السياسيين من محافظات جنوب اليمن، فقد اعتقلت الناشطة السياسية في "الحراك الجنوبي" "زهراء صالح عبد الله" من منزلها في محافظة عدن في ٨ نوفمبر/تشرين ثان دون مسوغ قانوني وأودعتها بسجن البحث الجنائي.

وفي حضرموت اعتقل "سالم علي الحبشي" في ١١ نوفمبر/تشرين ثان، وفى عدن اعتقل "خالد علوي أبو شاهين" يوم ٨ نوفمبر/تشرين ثان، و"نصر عفرور" في ١٢ نوفمبر/تشرين ثان بعد مداهمة منزله وتعرض أفراد أسرته للضرب، و"شاكر علي بن علي" و"أحمد مسعد ناجي" اللذين اعتقلا في ١١ نوفمبر/تشرين ثان، و"عبد الحكيم عبد القوي عمر" و"عمار قاسم ثابت نصر" اللذين اعتقلا في ١٣ نوفمبر/تشرين ثان، دون أن يعرف مكان وسبب اعتقالهم.

وكانت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية قد أبلغت المنظمة العربية باعتقال عدد من النشطاء خلال شهر نوفمبر/تشرين ثان، وناشدت المنظمة السلطات اليمنية لإطلاق المعتقلين فورًا، وتمكين ذويهم ومحاميهم من معرفة مكان وسبب احتجازهم.

الإمارات
.. وتستنكر حجب السلطات لموقع إلكتروني

أدانت المنظمة حجب السلطات الإماراتية لموقع "إمارات لوكال نيوز" في ٢١ نوفمبر/تشرين ثان، وهو موقع ناشط في نشر الأخبار الدولية حول دولة الإمارات بعد ترجمتها من الصحف العالمية والتعليق عليها.

ووضعت السلطات الإماراتية رسالة لمتصفحي الموقع مضمونها أنه "تم حظر الوصول للموقع لأنه مصنف ضمن الفئات المحظورة بموجب أحكام السياسة التنظيمية لإدارة النفاذ إلى الإنترنت في دولة الإمارات العربية" ودون أن توضح الأسباب التي دفعتها لهذا القرار.

وتعرب المنظمة عن قلها لقرار حجب الموقع، وترى أن القرار ينتهك حق المواطنين في الحصول على المعلومات واستقاء الأخبار.

الكويت
.. وتدين الحكم بحبس الكاتب محمد الجاسم بالسجن

أدانت المنظمة الحكم الذي أصدرته محكمة كويتية بالسجن لمدة عام على "محمد الجاسم" بالسجن في ٢٢ نوفمبر /تشرين ثان، وكانت السلطات قد نسبت للجاسم تهمة قذف رئيس الوزراء على خلفية مقال نشره على مدونته.

وترى المنظمة أن الخلل الرئيس يكمن في سماح قوانين العقوبات بالسجن على اتهامات تتعلق بحرية الرأي والتعبير والنشر الصحفي، وتأمل أن يتم إلغاء الحكم في مرحلة الاستئناف، وتناشد السلطات الكويتية ورئيس الوزراء إسقاط الاتهامات للجاسم ضمانًا لحرية الرأي والتعبير، وحق نقد المسئولين والسلطات.

مصر
القبض على صحفي بتهمة حيازة مخدرات

أعربت المنظمة عن قلقها لملابسات قيام الشرطة المصرية بالقبض على الصحفي "يوسف شعبان" مراسل صحيفة البديل الإلكترونية، والذي قبض عليه على خلفية قيامه بتغطية احتجاجات في مدينة الإسكندرية، ووفق شهود عيان فقد قبض

عليه في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان أثناء تغطيته تظاهرة احتجاجية للأهالي على مشروع إنشائي جديد في حي "أبو سليمان" بالإسكندرية في سياق اعتقال عشرات من المتظاهرين تم الإفراج عن معظمهم.

سبق للسلطات اعتقال "يوسف شعبان" ثلاث مرات خلال هذا العام. ويشكك محاميه في رواية الشرطة، ويقول إن القبض عليه جرى لنشاطه في نشر أخبار متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان. وتطالب المنظمة النيابة العامة بالتحقيق في الروايات المناقضة للشرطة وإطلاق سراحه وإسقاط الاتهامات الموجهة ضده إن وجدت شبهة لكيدية الاتهامات ضده.

تونس
المنظمة تطالب بوقف ملاحقة نشطاء المجتمع المدني

نددت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بممارسات أجهزة الأمن في تونس التي تواصل حصارها ومضايقتها للسيد "عبد الرحمن الهذيلي" منذ مطلع أكتوبر / تشرين أول، ويشغل الهذيلي موقع عضوية الهيئة المديرة للرابطة للدفاع عن حقوق الإنسان، ووفق بيان الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فإن عناصر الشرطة السرية "تلاحق الهذيلي في حلّه وترحاله وتروع عائلته وتلاميذه وكل المحيطين به".

وتعتبر المنظمة أن هذا النمط من الملاحقة ينتهك حقه في احترام حريته في التنقل وفي التمتع بحرمة حياته الخاصة.

وفي ذات السياق أيضا تم توقيف الأستاذ "محمد عبو" المحامي وعضو المجلس الوطني للحريات في ١٠ أكتوبر/ تشرين أول للتفتيش المهين بمطار تونس الدولي أثناء عودته من روما لحضور مؤتمر حقوقي.

وفي سياق متصل تعرض الأستاذ "أنور القوصري" يوم ١١ أكتوبر/تشرين أول إلى "تفتيش مهين" بمطار تونس الدولي عندما كان عائدًا من "بانجول" بعد حضوره ملتقى لمنظمات المجتمع المدني، وتمت مصادرة أوراقه.

وإذ تعرب المنظمة عن إدانتها لهذه المضايقات المتعمدة والتي تنتقص من حق نشطاء المجتمع المدني في حرية حركتهم وتنقلهم، فإنها تدعو السلطات التونسية بوضع حد لهذه الممارسات المنهجية.

سوريا
وتطالب السلطات بالتحقيق في الاعتداء على مهند الحسني

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعة الاعتداء على المحامي "مهند الحسني" رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان بسجن دمشق المركزي، يوم ٢٨ أكتوبر/ تشرين أول من قِبل أحد السجناء الجنائيين، مما أسفر عن جرح عميق في جبينه، وكدمات شديدة بعينه اليسرى، وتستنكر المنظمة موقف سلطات السجن التي أخفقت في توفير الحماية له كسجين رأي، فضلاً عن أنها لم تتخذ ما يلزم تجاه الجاني، وقامت في ٣ نوفمبر/ تشرين ثان بنقل الحسني وعزله في زنزانة انفرادية لا تتجاوز مساحتها مترين مربعين لمدة أربعة أيام.

ووفق مراقبين لأوضاع حقوق الإنسان في سورية فإن الاعتداء على الحسني لم يكن حادثًا عابراً بل جاء في سياق مدبر بعد منحه جائزة دولية لدوره في الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية. وترى المنظمة أن سجناء الرأي يجب عزلهم عن السجناء الجنائيين، وتطالب المنظمة السلطات السورية بالتحقيق في الاعتداء الذي وقع على الحسني داخل السجن ومعاقبة مرتكبه.

.. وتطالب بتوفير محاكمة عادلة ومنصفة للمدونة الشابة طل الملوحى

طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السورية التي تواصل احتجاز المدونة الشابة "طل الملوحى" بسجن دوما للنساء بعد أن استجوبتها نيابة محكمة أمن الدولة بدمشق في ١٠ نوفمبر/تشرين ثان، ولم تتمكن عائلتها من زيارتها، منذ الزيارة الوحيدة التي جرت بتاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول الماضي، حيث تخضع للحبس الإنفرادى، وتطالب المنظمة السلطات السورية بإطلاق سراح طل الملوحى ووقف إجراءات محاكمتها أمام محكمة أمن الدولة التي تعد محكمة استثنائية، أو بمحاكمتها محاكمة عادلة ومنصفة إن وجدت ضدها اتهامات جدية تستوجب محاكمتها وتمكينها من حق الدفاع عن نفسها وزيارة ذويها.

المنظمة تشارك في مؤتمر تبادل الخبرات في مجال تطوير التشريعات

شاركت المنظمة في "المؤتمر الدولي الأول لتبادل الخبرات في مجال تطوير التشريعات" الذي عقده المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع وكالة التعاون الأسبانية في ٤ نوفمبر/تشرين ثان، وشاركت في أعماله عدد من المؤسسات الدولية والعربية والوطنية لحقوق الإنسان، وخبراء والمهتمون بقضايا حقوق الإنسان، ومثل المنظمة أ."إسلام أبو العينين".

تركزت أعمال المؤتمر حول ثلاثة قوانين هي قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون التأمين الصحي، وقانون الإدارة المحلية، وتم عرض تجارب كل من السويد وفرنسا وأسبانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، وعرضت تجارب كل من مصر والأردن ولبنان على المستوى الإقليمي.

.. وتشارك في الندوة البحرينية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

شاركت المنظمة في أعمال الندوة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في البحرين، والتي عقدت في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر/تشرين ثان، وافتتح أعمالها السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيس اللجنة العليا لرعاية المعاقين، والممثل المقيم للأمم المتحدة في البحرين، وشاركت في أعمالها الهيئات والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ومثل المنظمة أ. "علاء شلبي" عضو مجلس أمناء المنظمة، وقدم عروضاً في مجالات الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين، والآليات التعاهدية، وآليات إعداد التقارير والتقارير الموازية. وتأتي الندوة في سياق جهود مملكة البحرين بالتعاون مع الأمم المتحدة لإعداد استراتيجية وطنية وخطة عمل لرعاية وتفعيل حقوق المعاقين.

.. وتشارك في المؤتمر الدولي حول المهاجرين المصريين في الخارج

كذلك شاركت المنظمة في المؤتمر الدولي حول المهاجرين المصريين في الخارج، والذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان في ٤ نوفمبر/تشرين ثان، وقد تناول المؤتمر موضوعه عبر ثلاثة محاور تعرضت لاتجاهات وسياسات تدفقات المهاجرين إلى الدول العربية، وآليات وتحديات نظام الكفيل، والمعوقات التي يواجهها المصريون المهاجرون إلى الدول الغربية، وتعامل الدول الأوروبية مع الصعوبات التي تواجه المصريين المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، ونظرة الغرب للمسلمين والعرب.

شارك في المؤتمر قيادات المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومسئولو وزارة الخارجية المصرية المعنيون بشئون الهجرة، ودبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي والسفارة الكويتية بالقاهرة. وصدرت عن المؤتمر توصيات تتعلق بتعزيز الحماية القانونية للعاملين المصريين في البلدان العربية والأوروبية، وأخرى تتعلق بإرساء بنية قومية وطنية لتعزيز وحماية حقوق العاملين المصريين في الخارج.

.. وترحب بالحوار لحل أزمة الرابطة التونسية

أعلن الرئيس "زين العابدين بن علي" في خطابه بمناسبة الذكري ٢٣ لتوليه السلطة عن أن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان هي مكسب وطني يبقي فوق الحسابات الشخصية والحزبية، ودعا إلى تجاوز الأزمة خلال الأشهر الستة القادمة في إطار يعيد لها نشاطها المعتاد، وأكد أن نشطاءها سيلقون كل المساعدة.

وتداولت الهيئة المديرة للرابطة ما تضمّنه خطاب رئيس الجمهورية وأكدت تثمينها لما تضمّنه من حرص على مساعدتها لإيجاد حلّ وفاقي للأزمة. وأكدت من جديد استعدادها للحوار مع جميع أعضائها لإيجاد حلّ وفاقي يمكّن من عقد المؤتمر الوطني في أقرب الآجال، وذكرت بما أبدته من حرص على إنجاح الحوار الذي تمّ خلال الأشهر الأولى في هذه السنة مع مجموعة الذين تقدّموا بقضايا ضدّها وما أحرزه ذلك الحوار من تقدّم، وأكدت أنّ أيّ حلّ يجب أن يتمّ بالوفاق بين جميع أعضائها ومنهم خاصة أعضاء هيئات الفروع والشاكين وغيرهم بما يحفظ للرابطة استقلاليتها ويمكّنها من عقد مؤتمرها. وذكرت بأنّ الحوار المؤدّي إلى الوفاق المنشود يتطلّب رفع الحصار عن المقرّ المركزي ومقرّات فروعها لإنجاح الحوار واستكمال لخطوات المؤدّية إلى عقد المؤتمر الوفاقي. وناشدت الهيئة المديرة جميع المعنيين بالمساعدة على إنجاح الحوار واستئنافه قريبًا بما يمكن من تجاوز كلّ العراقيل التي حالت دون عقد المؤتمر الوطني السادس.

المنظمة تشارك في مؤتمر التقاضي في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شاركت المنظمة في مؤتمر "مجلس الدولة والتقاضي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" الذي عقده المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول. وشارك فيه عدد من قضاة مجلس الدولة وأساتذة القانون والمحامين، وتناول موضوعه من خلال ثلاثة محاور تعرض أولها لرقابة القضاء الإداري على السلطة التقديرية لجهة الإدارة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومفهوم السلطة التقديرية لجهة الإدارة وعناصرها ومبرراتها القانونية ومدى خضوعها لرقابة القضاء، والتطبيقات القضائية للرقابة على السلطة التقديرية للإدارة وتطور هذه الرقابة في ضوء نظرية الموازنة بين المنافع والأضرار. كما استعرض المحور الثاني أهم أحكام مجلس الدولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتطورها، وتناول المحور الثالث، عقبات التقاضي أمام القضاء الإداري وعدم تنفيذ الأحكام في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكذا العقبات التي تحول دون تنفيذها.

وأظهرت المناقشات بواعث القلق الجدي من محاولة تقويض استقلال قضاء مجلس الدولة، بينما قلل البعض من هذه المخاوف بعد تطور الرقابة على السلطة التقديرية للإدارة والذي لا يمكن عزله عن السياق السياسي والاجتماعي. وناقش المشاركون التوسع المطرد من جانب الفقه والقضاء في تطبيق نظرية الموازنة بين المنافع والأضرار الناتجة عن القرار الإداري، وبعض تطبيقاتها القضائية في ضوء مراعاة مبدأ التدرج والقدرة الذي اعترف بهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما تناولت المناقشات القضايا التي صدرت فيها أحكام من مجلس الدولة، وعنصري الصفة والمصلحة في تحريك الدعاوى أمام مجلس الدولة واختلافها من دعوى لأخرى حسب طبيعتها. وتحديات تنفيذ الأحكام القضائية وإخلالها الجسيم بفكرة سيادة القانون ومشروعية تصرفات الإدارة، والاتجاه المتصاعد إلى عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

.. وتشارك في تدريب مراقبي الانتخابات في مصر

شاركت المنظمة بمدربيها في أنشطة تدريب المجلس القومي لحقوق الإنسان لمراقبي الانتخابات التشريعية المصرية من ممثلي منظمات المجتمع المدني بعدة محافظات، تناولت موضوعات التدريب التعريف بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والتطور التاريخي للرقابة على الانتخابات والقوانين المنظمة للانتخابات، والجوانب القانونية للعملية الانتخابية ومراحلها والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وحقوق وواجبات المراقبين، وتصنيف للانتهاكات التي تقع بالانتخابات. وتنوعت فئات المتدربين الذين سيقومون بالمراقبة فشملت محامين وكوادر جمعيات أهلية وإعلاميين.

شارك في تحرير هذا العدد : أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ١٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥.
Alwatany Bank of Egypt Sarwat. Account 581835.